قال لعائشة هذه عبارة جيدة لانه حديث ضعيف فيقال فيه روي بصيغة التمريض وعائشة رضي الله عنها تكنى أم عبد الله كنيت بابن اختها اسما عبد الله بن الزبير وهو عائشة بنت ابي بكر بن عبد الله بن عثمان ابن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب القرشية التيمية تلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب وسبقنا في نسبها في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم اول الكتاب ومناقب عائشة كثيرة مشهورة ذكرت منها جملة صالحة في تهذيب الاسماء توفيت سنة ثمان وقيل تسع وقيل سبع وحسبي بالمدينة ولم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرها واقامت عنده تسع سنين وتوفي وهي بنت ثماني عشرة وقوله المصنف فصد الى تشميه صحيح وزعم بعض الغالطين انه لا يقال فصد الى كذا بل فصد كذا وهذا خطأ بل يقال فصدته وفصدت اليه وفصدت له ثلث لغات حكاهن ابن القطاع وغيره ومن اظرف الامثلة ان اللغات الثلاث اجتمعت متوالية في حديث واحد في صحيح مسلم في نحو سطر عن جندب البجلي رضي الله عنه ان رجلا من المشركين كان اذا شاء ان يقصد الى رجل من المسلمين قصده فقتله وان رجلا من المسلمين قصد غفلته هذا نصه بحروفه والله اعلم واما قوله كما لا يكره ما تشمس في البرك والانهار وغيرها الكراهة في البرك والانهار متفق عليه لعدم امكان الصيانة وقد تغير الشمس قال المصنف رحمه الله فان تطهر به صحت طهارته لان المنع لخوف الضرر وذلك لا يمنع صحة الوضوء كما لو توضأ ما يخاف مرخره او برده الشرح اما صحة الطهارة فمجمع عليه وقوله لان المنع لخوف الضرر وذلك لا يمنع صحة الوضوء معناه ان النهي ليس راجعا الى نفس المنهي عنه بل لامر خارج وهو الضرر واذا كان النهي لامر خارج لا يقتضي الفساد على الصحيح المختار لاهل الاصول من اصحابنا وغيرهم فان قيل لاحاجة الى قوله لا يمنع صحة الوضوء لان كراهة التنزيه لا تمنع الصحة قلت هنا خطآن

الكراهة نهي مانع من الصحة سواء كان نهي تحريم او تنزيه الا ان يكون لامر خارج فلهذا علل المصنف بانه لامر خارج ومما حكم فيه بالفساد نهي التنزيه الصلاة في وقت النهي فانها كراهة تنزيه ولا يتعقبه على صحة الوجهين كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى واما قوله كما لو توضأ بما يخاف مرخره او برده فمعناه انه يكره ويصح الوضوء وهذان الامران متفق عليهما عندنا ودليل الكراهة انه يتعرض للضرر ولا يكاد يسلم الطهارة على وجهها فرع في قول المصنف لا يكره من ذلك الا ما قصد الى تشميسه تصريح بما صرح به اصحابنا وهو انه لا يكره الطهارة بماء البحر ولا بماء تشمس ولا بالمتغير بطول المكث ولا بالماء المسخن بما لم يحم الضرر لشدة حرارته سواء سخن بطاهر او بنجس وهذه المسايل كلها متفق عليها عندنا وفي كلها خلاف لبعض السلف فاما ماء البحر فجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم على انه لا يكره لذهبنا وكل الثلاثة مذاهب في جامعه وابن المنذر في الاشراف وغيرهما عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم انهما لا يريان الوضوء به وحكاه اصحابنا ايضا عن سعيد بن المسيب واحتج لهم بحديث روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم تحت البحر نار وتحت النار بحر حتى عد سبعا وبسبع رواه ابو داود في سننه واحتج اصحابنا بحديث هو الطهور ماؤه والحديث الماء طهور ولانه لم يتغير عن اصل خلقته فاشبه غيره واما حديث تحت البحر نار فضعيف باتفاق المحدثين ومن بتين ضعفه ابو عمر بن عبد البر ولو ثبت لم يكن فيه دليل ولا معارضة بينه وبين حديث هو الطهور ماؤه واما ما زعم فذهب الجمهور كما سبق انه لا يكره الوضوء والغسل به وعن احمد رواية بكراهيته لانه جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال وهو عند زمزم لا تحله لمغتسل وهو لشارب حل وبل ودليلنا النصوص الصحيحة الصريحة المطلقة في المياه بلا استثناء ولم يثبت المحلون على الوضوء منه بلا انكار ولم يصح ما ذكروه عن ابن عباس رضي الله عنه بل المعلوم عنه خلافه ولو ثبت عن ابن عباس لم يجز ترك النصوص به واجاب اصحابنا بانه محمول على انه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشاربين ونحوه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)